

نِبْدَةٌ عَن

شهادات الإيداع

إبريل
2011

البورصة
خطوة X خطوة


البورصة المصرية
The Egyptian Exchange

شهادات الإيداع هي أداة مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية يقوم بإصدارها إحدى المؤسسات أو البنوك الدولية (مثل بنك أوف نيويورك *Bank of New York* أو دويتش بنك *Deutsche Bank*) بالدولار الأمريكي أو أي من العملات الأجنبية الأخرى المتداولة بالسوق الحرة مقابل الاحتفاظ بغطاء يقابلها من الأسهم المحلية وذلك بناءً على اتفاق مع شركة مصدرة محلية. ويتم إيداع الأوراق المالية الخاصة بتلك الشركة لدى وكيل بنك الإيداع أو بنك الإصدار (في المعتاد يكون بنك محلي) ومن ثم فإن هذه الشهادات يتم تداولها كبديل عن الأوراق المالية الأصلية. ولأن مالك شهادات الإيداع هو في حقيقة الأمر مالك الأسهم المحلية المقابلة لها (حسب نسبة تحويل متفق عليها) فإن له كافة حقوق مالك السهم المحلي من حيث التوزيعات النقدية أو العينية وبيع الأسهم...الخ.

أنواع شهادات الإيداع

- شهادات الإيداع الأمريكية (American Depository Receipts (ADRs) وهي تلك الشهادات التي يتم إصدارها وتداولها في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل إيداع الأوراق المالية لإحدى الشركات الأجنبية.
- شهادات الإيداع الدولية (Global Depository receipts (GDRs) وهي تلك الشهادات التي يتم إصدارها وتداولها في أكثر من سوق مالي من أسواق المال الدولية (خاصة في أوروبا) وذلك وفقاً لشروط ومتطلبات تلك الأسواق.

أهم عناصر وخصائص شهادات الإيداع

الشركات المصدرة

لابد أن يكون للشركات المصدرة لشهادات إيداع مقابل أسهمها المحلية نتائج أعمال قوية وسجل يوضح الأداء الجيد على مدار الثلاث سنوات السابقة للإصدار. وتقوم هذه الشركات عادة عن طريق بنوك الحفظ المحلية بتزويد بنوك الإيداع وحملة شهادات الإيداع الدولية بالمعلومات الخاصة بالشركة مثل التقارير السنوية ومواعيد وقرارات الجمعيات العامة والقرارات الخاصة بالشركة.

عملة الإصدار

تصدر شهادات الإيداع بالدولار الأمريكي أو أي عملة يتم تداولها بالسوق الحرة في حين أن الأسهم المحلية تكون عادة بالعملة المحلية مما يلغى مخاطر سعر الصرف التي قد تواجهها الشركة المصدرة وكذلك المستثمرين الأجانب.

القيّد بالبورصة

تصدر شهادات الإيداع بالسوق الخارجي ويتم قيدها بالبورصات العالمية مثل بورصة لندن وبورصة لوكسمبورج وبورصة نيويورك. هذا وتعتبر كل من بورصة نيويورك وبورصة لندن من أكثر البورصات التي تقيّد الأوراق المالية الأجنبية وأيضاً شهادات الإيداع الدولية طبقاً لنفس الشروط مع اختلاف بسيط من حيث السرعة وسهولة إجراءات قيّد الشهادات بها.

التسوية والمقاصة

تتم إجراءات التسوية والمقاصة من خلال أنظمة متعارف عليها دولياً مثل يوروكليبر (Euroclear) وكليبر ستريم (Clear Stream) في أوروبا ونظام دي تي سي (DTC) في الولايات المتحدة.

الأرباح

تقوم الشركة المصدرة بتوزيع الأرباح بالعملة المحلية في حين يقوم بنك الإيداع الدولي بتحويل تلك الأرباح إلى الدولار الأمريكي أو العملات الأجنبية الأخرى وتوزيعها على ملاك شهادات الإيداع بعد خصم الضرائب إن وجدت.

حرية التداول

تتصف شهادات الإيداع الدولية بحرية التداول. حيث يقوم الأجانب بتداولها بحرية في أسواق المال الدولية.

شراء وبيع واستبدال شهادات الإيداع

يمكن لحامل شهادات الإيداع القيام ببيعها في السوق العالمي واسترداد أمواله المستثمرة كما يمكن له إلغاء شهادته واستبدالها بالأسهم المحلية والتي يمكن تداولها في السوق المحلي بالعملة المحلية. كما يحق له استبدال الأسهم المحلية مقابل إصدار شهادات إيداع جديدة تكون صالحة للتداول في السوق العالمي.

الطلب على شهادات الإيداع

ينتج الطلب على شهادات الإيداع الدولية عن رغبة المستثمرين (أفراد كانوا أو مؤسسات) فى تنوع محافظهم المالية دولياً لكى تزيد العوائد من تلك المحافظ مع تقليل المخاطر.

تجد الإشارة إلى أن العقوبات المتعددة مثل نظام تسوية العمليات غير الفعال وخدمات الحفظ غير الواضحة وحويلات العملة المكلفة قد حُبط بعض المستثمرين الأجانب ولا تشجعهم على المجازفة بأموالهم خارج السوق العالمى بالإستثمار فى الأسواق المحلية مباشرة.

لذا فإن شهادات الإيداع الدولية تقوم بالتغلب على مشكلة تسوية العمليات (التي تتم عادة من خلال نظم المقاصة المعروفة دولياً مثل يوروكلير (Euroclear) وكليير سترم (Clear Stream). ونظام دى تى سى (DTC). بناءً على السوق الذى يتم به تداول تلك الشهادات). وتقوم أيضاً بالشهادات بالتغلب على عقبات سعر صرف العملات الأجنبية أو صعوبات ملكية الأجانب للأسهم التي قد تتواجد فى السوق المحلى.

مميزات شهادات الإيداع الدولية (GDRs) بالنسبة للشركات المصدرة:

- توسيع قاعدة المساهمين والانتشار فى الأسواق الدولية.
- ضمان وسيلة مرنة للتمويل فى المستقبل من الأسواق الدولية خصوصاً فى حالة قيام الشركة بإصدار جديد على شكل شهادات إيداع دولية.
- توسيع نطاق سوق تداول الأسهم عن طريق قاعدة أكبر وأكثر تنوعاً من المستثمرين وزيادة سيولة الأسهم المحلية.
- تعد فرصة جيدة لعرض نشاط الشركة المصدرة فى الأسواق الدولية مما يعود بالفائدة على أعمال الشركة ويوفر لها دعماً قوياً.
- تعد وسيلة فعالة لنشر المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة المصدرة فى الأسواق الدولية.
- تعد شهادات الإيداع من الأدوات المالية المتداولة لدى المستثمرين فى الأسواق المالية الدولية.
- تتميز تلك الأداة المالية بحرية التداول فى أسواق المال الدولية.
- تعد وسيلة ملائمة للإستثمار فى أسواق المال الدولية.

مميزات شهادات الإيداع الدولية (GDRs) بالنسبة للمستثمرين

- درجة شفافية عالية وسهولة فى إجراءات التسوية والمقاصة من خلال أنظمة متعارف عليها دولياً مثل يوروكلير (Euroclear) وكليير ستريم (Clear Stream) فى أوروبا. ونظام دى تي سى (DTC) فى الولايات المتحدة.
- سهولة عمليات البيع والشراء بالكميات المطلوبة ما يوفر السيولة للمستثمر. توفر للمستثمرين أداة مناسبة لامتلاك الأسهم الأجنبية. أي الاستثمار فى سهم ما فى بلد ما.
- يحدد سعر شهادات الإيداع الدولية ويتم تداولها بالدولار الأمريكى ويتم توزيع الأرباح المقررة بالدولار الأمريكى وبسعر الصرف السائد بالسوق فى ذلك الوقت مما يحد من مخاطر تقلبات أسعار العملات.
- انخفاض تكاليف التداول والحفظ عنها فى السوق المحلية.
- تتغلب شهادات الإيداع الدولية على قيود الإستثمار الأجنبي. فمثلاً هناك بعض البنوك وصناديق الإستثمار التى يمنعها النظام الأساسى من الإستثمار مباشرة فى الأوراق المالية الأجنبية فتستثمر أموالها فى شهادات الإيداع.
- فى جمهورية مصر العربية لا يخضع هذا النوع من الأوراق المالية فى بلد الإصدار للضرائب.
- الإستفادة من أساليب التداول المختلفة والتى من الممكن عدم توافرها فى السوق المحلية مثل الشراء بالهامش والبيع على المكشوف.... وغيرهم.

أطراف شهادات الإيداع

لكى يتم إصدار شهادات الإيداع الدولية بنجاح لابد من تعاون عدد من المؤسسات أو الأشخاص الإعتبارية مع الشركة المصدرة ويكون لكل منهم دور محدد فى عملية الإصدار.

ويمكن شرح دور الأطراف الأساسية التى لها علاقة بشهادات الإيداع كما يلى:

الشركات المصدرة

هى الشركة التى سوف تصدر شهادات إيداع مقابل اسهمها فى الاسواق العالمية وهى تقوم بإعداد طلب لقيود وإصدار شهادات إيداع.

البنك المدير للإصدار (بنك الإستثمار)

هو المسئول عن تسويق شهادات الإيداع الدولية الخاصة بالشركة المصدرة ويقدم إستشارات للشركة المصدرة فيما يخص أنواع الأوراق المالية المصدرة (أسهم أو سندات وغيرها) وسعرها والعوائد عليها.

بنك الإيداع الدولي (بنك الحفظ الدولي)

هو البنك الذي تقوم الشركة المصدرة بتكليفه بإصدار شهادات الإيداع في مقابل الأسهم المحلية ويعتبر الوكيل الدولي للشركة المصدرة. هذا ويعتبر كل من بنك أوف نيويورك ميلون (Bank of New York Mellon) ودويتش بنك (Deutsche Bank) من أكبر بنوك الإيداع لشهادات الإيداع الدولية.

وكيل بنك الإيداع الدولي (بنك الحفظ المحلي)

هو البنك المحلي الذي يقوم بحفظ رصيد الأسهم المحلية الخاصة ببنك الإيداع الدولي والتي تعتبر غطاء لشهادات الإيداع المصدرة ويتم اختياره من قبل بنك الإيداع الدولي والذي يتعاون معه بصفة خاصة في إجراءات الإستبدال من وإلى شهادات الإيداع. تحصيل أرباح وأى توزيعات مقابلة لشهادات الإيداع.

مراجع الحسابات

ويقوم بإعداد القوائم المالية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية وتقديم الإستشارات للشركة وخاصة الالتزام بقواعد الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات.

المستشار القانوني للإصدار

ويقوم بتقديم الإستشارات القانونية للشركة خاصة بالإلتزام بالقوانين والقواعد المطبقة في الأسواق العالمية.

شركات الوساطة

وتقوم بالترويج لشهادات الإيداع المصدرة من الشركة لعملائها في الأسواق العالمية مما يساعد على ضمان وجود طلب قوى على شهادات الإيداع في الفترة الأولى من تداولها في الأسواق العالمية.

الإجراءات المتبعة لإصدار شهادات الإيداع

- مراجعة القوائم المالية الخاصة بالشركة المصدرة بواسطة مكتب مراجعة معتمد دولياً. حيث يتعين على الشركات الراغبة فى إصدار شهادات إيداع دولية فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً توافق قوائمها المالية لثلاث سنوات سابقة على الإصدار مع قواعد المحاسبة والمراجعة الأمريكية أو الدولية.
- عقد اجتماعات أولية مع عدد من مديرى شهادات الإيداع الدولية والمستشارين القانونيين ومراجعى الحسابات وبنوك الإيداع والحفظ لتحديد من سيتم التعامل معه.
- موافقة مجلس إدارة الشركة على إصدار شهادات إيداع دولية وعلى عقود الإتفاقات الخاصة بمدير الإصدار وبنوك الإيداع والحفظ والسعر المحدد لطرح الشهادات.
- تقوم الشركة بتعيين مدير الإصدار والأطراف الأخرى لعملية الإصدار والمنوط بهم عقد عدد من الإجتماعات للإتفاق على حجم وكيفية طرح الشهادات ومعدل الاستبدال بينها وبين الأسهم المحلية.
- يقوم فريق عمل يضم مستشارين قانونيين وماليين بإعداد دراسة فنية مستفيضة للشركة وجمع المستندات المطلوبة لإعداد نشرة الإصدار.
- تقوم الشركة بالدعوة لإنعقاد جمعية عامة للحصول على موافقة حملة الأسهم على إصدار الشهادات.
- الحصول على موافقة الجهات الحكومية والقانونية المعنية مثل وزارتى المالية والاستثمار. حيث تشترط القوانين فى بعض الدول حصول الشركة على موافقة البنك المركزى والجهات التى تشرف على سوق المال قبل إصدار شهادات الإيداع الدولية.

مستندات وإجراءات التعامل على شهادات الإيداع بالبورصة المصرية

تضمنت قواعد وإجراءات التعامل على شهادات الإيداع مقابل اوراق مالية محلية بالبورصة المصرية مستندات بدء التعامل على شهادات الإيداع لأول مرة بحيث أصبح لازماً على الأطراف ذات الصلة تقديم مجموعة متكاملة من المستندات. يتم دراستها وفحصها وإقرار بدء الإستبدال على ضوء ما تتضمنه من بيانات. وتشمل تلك المستندات المجموعات الآتية:

المستندات والإجراءات الخاصة بالإصدار المبدئى (تطلب من بنك الإيداع والشركة المصدرة)

تفاصيل الاتفاق (أو نسخة من الإتفاق) بين الشركة المصدرة وبنك الإيداع الدولى بحيث يتم الوقوف على بيانات الإصدار الأساسية وتشمل:

- معدل التحويل (الأسهم : شهادات الإيداع).

- السعر المبدئى المتوقع لبداية التعامل.
- الحد الأدنى من كمية شهادات الإيداع المطلوب قيدها فى البورصة العالمية.
- السوق أو الأسواق المراد التعامل فيها.
- تاريخ بدء التعامل فى السوق العالمى والمستوى الذى سوف يتم فيه الإدراج أو القيد.
- الجهة المفوضة لإتمام عملية القيد فى السوق العالمى.
- بنك الاستثمار (Investment Bank) القائم بالترويج فى حالة الطرح او زيادة رأس المال.
- بنك الحفظ المحلى للورقة المالية.

مستندات توضح طريقة الإصدار المبدئى :

تقدم الشركة المصدرة وكذلك بنك الإيداع ما يوضح أسلوب الإصدار المبدئى كما يلى:

- قيام أحد المساهمين أو مجموعة منهم ببيع جزء من أسهمهم المحلية لعميل أو مجموعة من العملاء خارج جمهورية مصر العربية فى شكل شهادات إيداع.
- زيادة رأس المال.
- تحويل الكمية المبدئية من الأسهم المحلية ليقوم بنك الإيداع بإصدار شهادات إيداع مقابلة لها يتم إدراجها فى أحد مستويات الإدراج أو القيد بالبورصة الأجنبية.

ومن المستندات المطلوبة:

- بيان بأسماء القائمين بالتحويل للكمية المبدئية.
- كشوف الحساب المبينة لرصيد الأسهم المحلية للقائمين بالتحويل.
- نسخة من الدراسة التى قام بها بنك الإستثمار للإصدار.

المستندات والإجراءات اللازمة لبدء استبدال شهادات الإيداع مقابل أسهم محلية (تتقدم بها كل من الشركة المصدرة وبنك الإيداع وبنك الحفظ المحلى)

أولاً: مستندات لازمة لبدء حركة الإستبدال (إصدار / إلغاء)

- 1- خطاب من بنك الإيداع يوضح وكيل بنك الإيداع.
- 2- خطاب أو نسخة من اتفاقية الحفظ بين بنك الإيداع الدولى وبنك الحفظ المحلى.
- 3- كشوف حساب من أمين حفظ بنك الإيداع الدولى يوضح الرصيد المبدئى من الأسهم المحلية والتى صدر مقابلها شهادات إيداع دولية أدرجت فى البورصة الأجنبية.



- ٤- خطاب من بنك الإيداع يفيد قيام بنك الإيداع الدولي بإصدار شهادات إيداع قابلة للتداول في الأسواق الخارجية.
- ٥- خطاب معتمد من بنك الحفظ المحلي بتوقعات المسؤولين.

ثانياً: مستندات لتحقيق جوانب تتعلق بالإفصاح والشفافية:

وتشمل مجموعة من التعهدات الضرورية لضبط حركة استبدال شهادات الإيداع والرقابة على نواحي متعلقة بالإفصاح والشفافية:

- ١- تعهد من جانب الشركة المصدرة للورقة المالية بالالتزام بكافة قواعد وإجراءات التداول المعمول بها في البورصة المصرية وكذا تعهد بالالتزام بكافة قواعد وإجراءات القيد والإفصاح المعمول بها في البورصة المصرية.
- ٢- تعهد بالالتزام من الشركة المصدرة بعدم إجراء أية تحويلات على أسهم الخزينة. وكذا إخطار البورصة بأبنة تعاملات على شهادات الإيداع في البورصة العالمية. ومن جانب آخر تعهد من بنك الإيداع بعدم تحصيل أية توزيعات نقدية او عينية في حالة كون المالك المستفيد هو الشركة المصدرة (أسهم الخزينة) ووجوب إخطار البورصة فوراً.
- ٣- تعهد الشركة المصدرة بإخطار البورصة بكافة تعاملات الداخلين على الورقة المالية للشركة المصدرة.
- ٤- تعهد بنك الإيداع بعدم التصرف في الأسهم المحلية المحفوظة كغطاء لشهادات الإيداع وكذا تعهد مماثل من بنك الحفظ المحلي.
- ٥- تعهد بسداد كافة رسوم ومصاريف الإدارة التي تعتمد عليها البورصة نظير إتمام عمليات الاستبدال.
- ٦- تعهد بنك الحفظ المحلي بموافاة البورصة شهرياً (الحد الأقصى حتى خامس يوم عمل في الشهر التالي) بأرصدة بنك الإيداع من الأسهم المحلية المحفوظة لديه كغطاء لشهادات الإيداع.

ثالثاً: رسوم الخدمات

- يتحمل المساهم القائم بإجراء عملية الإستبدال رسوم مقابل الخدمات المؤداة لإتمام عملية الإستبدال تشمل:
- عمولة شركة السمسرة وكذا عمولة الجهة القائمة بإجراء الإستبدال كوكيل للمساهم.
 - العمولات والرسوم التي تؤدي إلى بنك الإيداع الدولي.
 - ربع في الألف من قيمة الأسهم المحلية التي يتم عليها الاستبدال. تؤدي للبورصة وتسدد بالدولار الأمريكي وفقاً لسعر الصرف المعلن من البنك المركزي المصري.

• تحصيل مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى من الشركة المصدرة لدى فحص ودراسة الشركة للبدء فى إجراءات الاستبدال فى المرة الأولى فقط.

كيفية تنفيذ عمليات التحويل لإستبدال (إصدار/ إلغاء) شهادات الإيداع مقابل أسهم محلية فى البورصة المصرية

١- إصدار شهادات إيداع جديدة مقابل إيداع أسهم محلية

يحق للمستثمر الحصول على شهادات إيداع جديدة من خلال إيداع أسهم محلية مقابلة لها (وحسب نسب التحويل) طرف بنك الحفظ المحلى بإسم بنك الإيداع الدولى والذى يقوم بإصدار شهادات إيداع جديدة عبر الخطوات التالية:

- يقوم المستثمر الراغب فى الحصول على شهادات إيداع جديدة بإخطار شركة الوساطة فى الأوراق المالية التى يتعامل معها.
- يقوم وكيل العميل (أى طرف له فى حساب يوركلير (Euroclear) أو كلير ستريم (Clear Stream) أو دى تي سى (DTC) بإخطار بنك الإيداع الدولى بطلب تحويل متضمناً البيانات الأساسية ومنها:
 - اسم الورقة المالية.
 - كمية الأسهم المحلية والمطلوب إصدار شهادات إيداع مقابلها.
 - اسم أمين الحفظ للمستثمر والذى يحتفظ برصيد المستثمر من الورقة المالية.

- يقوم بنك الإيداع الدولى بإخطار وكيله (بنك الحفظ المحلى) للقيام بإجراءات الإستبدال فى البورصة المصرية وذلك بإرسال تعليمات (سويفت) يتضمن البيانات الأساسية للعملية.
- يقوم بنك الحفظ المحلى بتسليم البورصة مستندات العملية التى تتضمن السويفت وكشف حساب يوضح سماح رصيد المستثمر بإجراء عملية التحويل. مع تقديم طلب استبدال متضمناً البيانات الأساسية للعملية وشيك برسوم خدمات البورصة.
- تقوم البورصة بدراسة العملية وفحص المستندات والموافقة فى حالة استيفاء وسلامة المستندات والإجراءات على إجراء العملية بإصدار إخطار استبدال (الإصدار) شهادات الإيداع مقابل أسهم محلية وتسليم الإخطار لبنك الحفظ المحلى خلال ٢٤ ساعة من زمن استلام مستندات العملية كاملة.
- يقوم بنك الحفظ المحلى بتسليم صورة من إخطار البورصة لوكيل العميل وكذلك

صورة أخرى إلى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيّد المركزي مرفقاً به خطاب يوضح أن هذه الكمية تخص بنك الإيداع الدولي حتى تقوم شركة مصر للمقاصة بتحويل الأسهم المحلية من حساب العميل الراغب في التحويل إلى بنك الحفظ المحلي (لصالح بنك الإيداع الدولي).

- بناء على إخطار استبدال (الإصدار) والصادر من البورصة المصرية يقوم بنك الإيداع الدولي بإصدار شهادات إيداع دولية جديدة وإيداعها في حساب يوركليبر (Euroclear) أو كليبر ستريم (Clear Stream) أو دي تي سي (DTC) الخاص بوكيل العميل والذي يقوم بإضافة شهادات الإيداع إلى اسم المستثمر.
- بعد التأكد من إضافة شهادات الإيداع للعميل تقوم شركة السمسرة بإخطار العميل أن الشهادات جاهزة للتداول في السوق العالمي.

٢- إلغاء شهادات الإيداع مقابل الحصول على الأسهم المحلية المقابلة لها

يمكن لمالك شهادات الإيداع القيام بإلغاء شهادات الإيداع نظير الحصول على الأسهم المحلية المقابلة لها والمودعة بإسم بنك الإيداع الدولي طرف بنك الحفظ المحلي وذلك حسب نسبة التحويل بين شهادة الإيداع والأسهم المحلية عبر الخطوات التالية:

- يقوم المستثمر الراغب في إلغاء شهادات الإيداع المملوكة له وتحويلها إلى أسهم محلية بإخطار شركة الوساطة في الأوراق المالية (وكيله) التي يتعامل معها.
- يقوم وكيل العميل أي طرف له حساب يوركليبر (Euroclear) أو كليبر ستريم (Clear Stream) أو دي تي سي (DTC) بإخطار بنك الإيداع الدولي بطلب تحويل متضمناً البيانات الأساسية ومنها:

- اسم الورقة المالية.
- كمية الأسهم المحلية والمقابلة لشهادات الإيداع في حوزة المستثمر.
- اسم أمين الحفظ للمستثمر والذي سيقوم بإستلام إيداع الأسهم المحلية بعد استبدالها في حساب المساهم لديه.
- يتم تحويل الأرصدة الورقية لشهادات الإيداع الخاصة به بإسم بنك الإيداع الدولي في حساب اليوروكليبر أو حساب دي تي سي في الأسواق العالمية.

- بمجرد استلام بنك الإيداع الدولي رصيد شهادات الإيداع يقوم بإخطار وكيله (بنك الحفظ المحلي) للقيام بإجراءات الاستبدال في البورصة المصرية. وذلك بإرسال تعليمات (سويفت) يتضمن البيانات الأساسية للعملية.

- يقوم بنك الحفظ المحلى بتسليم البورصة مستندات العملية والتي تتضمن السويقت وكشف حساب يوضح سماح رصيد بنك الإيداع الدولى بإجراء عملية التحويل. مع تقديم طلب استبدال متضمنا البيانات الأساسية للعملية وشيك برسوم خدمات البورصة.
- تقوم البورصة بدراسة العملية وفحص المستندات والموافقة - فى حالة استيفاء وسلامة المستندات والإجراءات- على إجراء العملية بإصدار إخطار استبدال (الإلغاء) شهادات الإيداع مقابل أسهم محلية وتسليم الإخطار لبنك الحفظ المحلى خلال ٢٤ ساعة من زمن استلام مستندات العملية كاملة.
- يقوم بنك الحفظ المحلى بتسليم صورة من إخطار البورصة لوكيل العميل والذى يقوم بدوره بتسليم صورة إلى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي كى تتحقق من انتقال الأسهم المحلية من بنك الحفظ وتسجيلها لدى شركة إدارة السجلات التى يتعامل معها لصالح العميل.
- بناءً على إخطار الإستبدال (الإلغاء) والصادر من البورصة المصرية. يقوم وكيل العميل بتسلم الأسهم المحلية لصالح شركة إدارة السجلات (أمين الحفظ) والتي تقوم بإضافة الأسهم المحلية الى حساب المستثمر لديها.
- بعد التأكد من تسجيل الأسهم المحلية لدى شركة إدارة السجلات. تقوم شركة السمسرة بإخطار العميل أن الأسهم جاهزة للتداول فى السوق المحلى.

فرص "الأربيتراج" (Arbitrage)

الميزة الأساسية لتداول سهم واحد فى سوقين مختلفين هى القدرة على تحقيق أرباح عن طريق "الأربيتراج" الذى ينشأ عن وجود فروق فى الأسعار (تباين سعري) بين السوقين محققاً أرباح بدون أى مخاطر. لذا فإن إمكانية التداول فى كلا السوقين تعطى المستثمر فرصة فى أن يستغل السوق الأقوى فى تحقيق مكاسب رأسمالية فى أى وقت ما يتطلب المتابعة المتواصلة لكلا السوقين.

على سبيل المثال:

- إذا كان لدى المستثمر أسهم محلية وشهادات إيداع دولية فى نفس الوقت خاصة بشركة مصرية. ويفرض أن السوق المحلى سعره أعلى فى يوم محدد. فسوف يكون لدى المستثمر

القدرة على بيع الأسهم في السوق المحلي ثم شرائها من سوق شهادات الإيداع الدولية في نفس الوقت للحفاظ على نفس كمية الأسهم التي يملكها مع الاستفادة من فرق السعر بين السوقين.

- كما يمكن له في حالة إذا لم يكن لديه أسهم محلية أو شهادات إيداع لهذه الشركة أن يقوم بشراء شهادات إيداع من السوق العالمي والقيام بإستبدالها وتحويلها لأسهم محلية لبيعها في السوق المحلي والإستفادة من فروق الأسعار.
- والمجدير بالذكر أن البيع والشراء المستمر للأسهم المحلية وشهادات الإيداع الدولية سيؤدي في النهاية إلى تقليل فروق السعر بين السوقين (المحلي والدولي) ويعيد التوازن إليها مما يقلل فرص "الأربيتراج".

شهادات الإيداع المصرية التي تتداول بالبورصات العالمية:

تجدر الإشارة الى أن بعض الشركات المصرية المقيدة لديها شهادات إيداع دولية مدرجة بأسواق المال العالمية وبشكل رئيسى بورصة لندن ما عدا شركة واحدة (لكح جروب) التي تم قيدها في بورصة لوكسمبورج.

أما البنك التجارى الدولى وشركة جى بى أوتو فيملكان شهادات إيداع أمريكية (ADRs) فى بورصة نيويورك، بالإضافة إلى شهادات إيداع دولية (GDRs) فى بورصة لندن.